



خالد حنفي يلتقي في الأردن رئيس وزراء الأردن ووزيري "الصناعة والتجارة" و "الاستثمار" ويلقي كلمة مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول: الاقتصاد الرقمي يهك أن يساهم بنسبة 15% في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحلول عام 2030

أجرى امين عام اتحاد الغرف العربية، سلسلة لقاءات ومحادثات مع عدد من كبار المسؤولين الأردنيين، حيث التقى رئيس حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جعفر عبد الفتاح حسّان، وزير الصناعة والتجارة معالي يعرب فلاح القضاة، ووزير الاستثمار معالي المهندس مثنى حمدان عليان غرايبة، وذلك خلال مشاركته في أعمال مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول الذي عقد في البحر الميت بتاريخ 4-12-2024 بمشاركة أردنية وخليجية وعربية بارزة.

و جرى خلال اللقاءات بحث آليات وسبل تعزيز الجهود العربية المشتركة في شتى المجالات ولا سيما على الصعيدين التجاري والاستثماري وخصوصا في القطاعات الجديدة الواعدة التي تتماشى مع الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، وغيرها من القطاعات التي من شأنها رفع مستوى التعاون الاقتصادي البيني بين البلدان العربية.

وتحدّث أمين عام الاتحاد خلال مشاركته في أعمال جلسة "الاستثمار والتكامل الاقتصادي"، ضمن أعمال مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول "حيث يأتي هذا المؤتمر كمنصة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق الشراكات المثمرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة الأردنية الهاشمية".

ونوّه أمين عام الاتحاد إلى أنّ المنطقة العربية شهدت خلال السنوات الأخيرة تحديات غير مسبوقة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية حيث تشير الإحصائيات إلى أن التجارة البينية العربية تشكل حوالي 12 في المئة فقط من إجمالي التجارة العربية الخارجية، مما يبرز الحاجة الماسة إلى تكامل اقتصادي أكبر لتحقيق تنمية مستدامة".

ولفت إلى أنّ "دول مجلس التعاون الخليجي والأردن تتمتع بإمكانات هائلة يمكن أن تضعها في صدارة النماذج الناجحة للتكامل الاقتصادي الإقليمي. حيث تعتبر العلاقات الاقتصادية بين الأردن ودول الخليج العربي من أهم محاور التعاون الإقليمي. فتاريخياً، كانت هذه العلاقات قائمة على أسس متينة من التعاون التجاري والاستثماري. ووفقاً للإحصائيات، فإن حجم التجارة بين الأردن ودول الخليج بلغ حوالي 5 مليارات دولار عام 2023، مع تسجيل نمو سنوي بنسبة 10 في المئة".

وأوضح الدكتور خالد حنفي أنّ "التجارة البينية بين الأردن ودول الخليج تمثل حوالي 15 في المئة من إجمالي تجارة الأردن الخارجية. ويعكس هذا الرقم أهمية السوق الخليجي بالنسبة للاقتصاد الأردني. في حين تعدّ دول الخليج من أكبر المستثمرين في الأردن، حيث تجاوزت الاستثمارات الخليجية في المملكة 12 مليار دولار، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل".

وقال الأمين العام إنّ الطاقة تعدّ أحد القطاعات الرئيسية التي يمكن أن تساهم في تعزيز التكامل. حيث تمتلك دول الخليج العربي نسبة عالية من احتياطيّات النفط العالمية، بينما يمتلك الأردن إمكانيات كبيرة لتطوير الطاقة المتجددة. ويمكن أن يشكل الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أساساً للتعاون المشترك لتلبية احتياجات المنطقة من الطاقة النظيفة والمستدامة.

وتابع: أما في مجال الأمن الغذائي والزراعي فيشير تقرير منظمة "فاو"

أجرى امين عام اتحاد الغرف العربية، سلسلة لقاءات ومحادثات مع عدد من كبار المسؤولين الأردنيين، حيث التقى رئيس حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جعفر عبد الفتاح حسّان، وزير الصناعة والتجارة معالي يعرب فلاح القضاة، ووزير الاستثمار معالي المهندس مثنى حمدان عليان غرايبة، وذلك خلال مشاركته في أعمال مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول الذي عقد في البحر الميت بتاريخ 4-12-2024 بمشاركة أردنية وخليجية وعربية بارزة.

و جرى خلال اللقاءات بحث آليات وسبل تعزيز الجهود العربية المشتركة في شتى المجالات ولا سيما على الصعيدين التجاري والاستثماري وخصوصا في القطاعات الجديدة الواعدة التي تتماشى مع الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر، وغيرها من القطاعات التي من شأنها رفع مستوى التعاون الاقتصادي البيني بين البلدان العربية.

وتحدّث أمين عام الاتحاد خلال مشاركته في أعمال جلسة "الاستثمار والتكامل الاقتصادي"، ضمن أعمال مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول "حيث يأتي هذا المؤتمر كمنصة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي وتحقيق الشراكات المثمرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة الأردنية الهاشمية".

ونوّه أمين عام الاتحاد إلى أنّ المنطقة العربية شهدت خلال السنوات الأخيرة تحديات غير مسبوقة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية حيث تشير الإحصائيات إلى أن التجارة البينية العربية تشكل حوالي 12 في المئة فقط من إجمالي التجارة العربية الخارجية، مما يبرز الحاجة الماسة إلى تكامل



جانب توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية: مما يسهل اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على أسس علمية. فضلا عن دعم مبادرات الاستثمار المشترك: خاصة في القطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة، التكنولوجيا، والخدمات.

معتبر أنّ اتحاد الغرف العربية ملتزم بالعمل مع كافة الشركاء لتعزيز التكامل الاقتصادي ودعم الجهود المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار لشعبونا. ودعا إلى "ضرورة إنشاء شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمارات المشتركة. والعمل على تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية لجذب المزيد من الاستثمارات. وبنظري فإنّ الاستثمار في تطوير المهارات البشرية هو مفتاح النجاح. لذلك يجب علينا دعم برامج التدريب والتطوير المهني لرفع كفاءة القوى العاملة. وإنشاء منصات إلكترونية مشتركة تجمع بين المستثمرين من الجانبين لتبادل المعلومات وتسهيل التعاون. فضلا عن تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية القائمة وتطوير آليات جديدة لمتابعة تنفيذها على أرض الواقع".

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

إلى أن العالم العربي يستورد حوالي 50 في المئة من احتياجاته الغذائية. وبالتالي يمكن تعزيز الشراكات في قطاع الزراعة والأمن الغذائي من خلال استثمارات مباشرة في تقنيات الزراعة الحديثة وتبادل الخبرات بين الجانبين. بينما في قطاع النقل والخدمات اللوجستية فإنه بحسب البنك الدولي، يمكن أن يرفع تحسين البنية التحتية للنقل التجارة البينية بنسبة تصل إلى 20 في المئة. وبالتالي فإنّ ربط الأسواق الخليجية بالأردن عبر مشاريع لوجستية مبتكرة يسهم في تسهيل حركة التجارة وزيادة تدفق الاستثمارات". وأوضح الأمين العام أنّ "الدراسات تشير إلى أن الاقتصاد الرقمي يمكن أن يساهم بنسبة 15% في الناتج المحلي الإجمالي العربي بحلول عام 2030. وبذلك، سيفتح الاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي آفاقاً جديدة للتعاون في قطاعات مثل الخدمات المالية، التجارة الإلكترونية، والابتكار".

وأبرز الدكتور خالد حنفي في كلمته "أننا كجهة تمثل القطاع الخاص العربي، فإنّ اتحاد الغرف العربية دوراً محورياً في دعم وتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص عبر تنظيم المنتديات الاقتصادية وعقد اللقاءات الثنائية بين المستثمرين. إلى



Khaled Hanafi meets in Jordan with the Prime Minister of Jordan and the Ministers of "Industry, & Trade" and "Investment" and delivers a speech at the First Gulf-Jordanian Investment Conference: Digital Economy Could Contribute 15% to Arab GDP by 2030

The Secretary-General of the Union of Arab Chambers held a series of meetings and talks with a number of senior Jordanian officials, where he met with the Prime Minister of the Hashemite Kingdom of Jordan, Jaafar Abdel Fattah Hassan, the Minister of Industry and Trade, His Excellency Yarub Falah Al-Qudah, and the Minister of Investment, His Excellency Eng. Muthanna Hamdan Alyan Gharaibeh, during his participation in the work of the First Gulf-Jordanian Investment Conference, which was held at the Dead Sea on 4- 12-2024 with prominent Jordanian, Gulf and Arab participation.

During the meetings, they discussed mechanisms and ways to enhance joint Arab efforts in various fields, especially at the trade and investment levels, especially in promising new sectors that are in line with the Fourth Industrial Revolution, the digital economy, the green economy, and other sectors that would raise the level of inter-Arab economic cooperation.

The Secretary General of the Union spoke during his participation in the work of the "Investment and Economic Integration" session, within the work of the first Gulf-Jordanian Investment Conference, "as this conference comes as a strategic platform to enhance economic cooperation and achieve fruitful partnerships between the Gulf Cooperation Council countries and the Hashemite Kingdom of Jordan."

The Secretary-General of the Union noted that the Arab region has witnessed in recent years unprecedented challenges at the economic and social levels, as statistics indicate that intra-Arab trade constitutes only about 12 percent of the total Arab foreign trade, which highlights the urgent need for greater economic integration to achieve sustainable development.

"The GCC countries and Jordan have enormous potential that could put them at the forefront of successful models of regional economic integration. Economic relations

between Jordan and the Arab Gulf countries are one of the most important axes of regional cooperation. Historically, these relations have been based on solid foundations of trade and investment cooperation. According to statistics, the volume of trade between Jordan and the Gulf countries amounted to about \$ 5 billion in 2023, with an annual growth of 10 percent.

Dr. Khaled Hanafi explained that "intra-Jordanian trade with the Gulf countries represents about 15 percent of Jordan's total foreign trade. This figure reflects the importance of the Gulf market for the Jordanian economy. The Gulf countries are among the largest investors in Jordan, with Gulf investments in the Kingdom exceeding \$12 billion, contributing to economic growth and job creation."

The Secretary-General said that energy is one of the key sectors that can contribute to promoting integration. The Arab Gulf states have a high percentage of the world's oil reserves, while Jordan has great potential for the development of renewable energy. Investment in solar and wind projects can form the basis for joint cooperation to meet the region's clean and sustainable energy needs.

In the area of food and agricultural security, the FAO report indicates that the Arab world imports about 50 percent of its food needs. Thus, partnerships in the agriculture and food security sector can be strengthened through direct investments in modern agricultural technologies and exchanging experiences between the two sides. According to the World Bank, improving transport infrastructure could boost intraregional trade by up to 20 percent in the transport and logistics sector. Thus, linking the Gulf markets to Jordan through innovative logistics projects contributes to facilitating the movement of trade and increasing the flow of investments."



"Studies show that the digital economy could contribute 15% to the Arab GDP by 2030. In doing so, investment in technology and digital transformation will open up new avenues for collaboration in sectors such as financial services, e-commerce, and innovation."

In his speech, Dr. Khaled Hanafi highlighted that "as a representative of the Arab private sector, the Union of Arab Chambers plays a pivotal role in supporting and promoting economic integration by strengthening partnerships between the public and private sectors through the organization of economic forums and bilateral meetings between investors. In addition to providing economic information and data: which facilitates making investment decisions based on scientific foundations. As well as supporting co-investment initiatives: especially in priority sectors such as industry, technology, and services.

The Union of Arab Chambers is committed to working

with all partners to promote economic integration and support joint efforts to achieve sustainable development and prosperity for our people. He called for "the need to establish strategic partnerships between the public and private sectors to promote joint investments. In addition, work to simplify legal and administrative procedures to attract more investments. In my view, investing in human skills development is the key to success. Therefore, we must support training and professional development programs to raise the efficiency of the workforce. Establishing joint electronic platforms that bring together investors from both sides to exchange information and facilitate cooperation. As well as activating existing economic agreements and developing new mechanisms to follow up their implementation on the ground".

Source (Union of Arab Chambers)



■ مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني النول.. تعاون وتكامل اقتصادي ولوجستي

الأخيرة. وقال إن الأردن حقق المرتبة 11 عالمياً في توفير المواهب والمهارات الرقمية والتكنولوجية، والمرتبة الثانية على مستوى المنطقة والاقليم في مجال البيانات الكبيرة والتحليلات. وأوضح أن الفرص الاستثمارية في المملكة غنية ومتنوعة في مختلف القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والتي حددتها رؤية التحديث الاقتصادي 2033، كالصناعات عالية القيمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات المستقبل والصناعات الابداعية. وأشار الى قطاعات الرعاية الصحية والسياحة والسياسة العلاجية والطاقة والمياه والنقل وسكك الحديد والقطاع اللوجستي والتجاري، بالإضافة للمشاريع الكبرى، والتي تتمتع بحزمة من الحوافز والمزايا الاستثمارية والتسهيلات التي تقدمها وزارة الاستثمار وتعمل على تعزيزها وتمكينها في المملكة. وجدد الوزير الغرابية دعوته لتعزيز الاستثمارات الخليجية بالمملكة، مؤكداً التزام الحكومة بتسهيل إجراءات الاستثمار وتقديم الحوافز اللازمة، وتهيئة كل الممكنات لإنجاحها وتسهيل أعمالها.

جاسم البديوي

من جهته، عبر الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي، عن تقديره وشكره لجلالة الملك عبدالله الثاني لرعايته الكريمة للمؤتمر، وللأردن لما قدمه من تسهيلات ومساندة لتنفيذ خطط العمل المشتركة والتي تم الاتفاق عليها في إطار الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة، معرباً عن أمله بمزيد من الترابط والتعاون والتكامل، لتحقيق المصالح المشتركة للجانبين. وقال إن المتطلع للعلاقات الخليجية الأردنية سيلاحظ وبشكل جلي عمق هذه العلاقة التاريخية والمصالح المشتركة بين

افتتح وزير الاستثمار الأردني مثنى الغرابية، مندوباً عن جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية، فعاليات مؤتمر الاستثمار الخليجي الأردني الأول، الذي تنظمه غرفة تجارة الأردن واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.

ونقل الوزير الغرابية تحيات جلالة الملك للمشاركين في المؤتمر، مُشيداً بمستوى العلاقات المتميزة بين الأردن ودول الخليج، التي وصفها بالنموذج الذي يحتذى به في التعاون العربي المشترك، لا سيما في المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

وأضاف أن الأردن حريص على إيلاء الاستثمارات الخليجية بالمملكة العناية التامة وتوفير كل التسهيلات وتحفيزها للحضور على خارطة الاستثمار الأردنية، خاصة مشروعات الهيدروجين الأخضر والمياه والنقل والمدن الترفيهية والصناعات عالية القيمة. وأكد أن الاستثمارات الخليجية هي الأعلى؛ إذ تمثل حوالي 40 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن، موزعة على قطاعات استراتيجية كالصناعة وتكنولوجيا المعلومات والطاقة والزراعة والسياحة والخدمات المالية. وأوضح الغرابية أن الأردن يمثل بوابة اقتصادية واعدة تتيح للمستثمرين الخليجيين والعالميين الوصول إلى أسواق بحجم 50 تريليون دولار، بفضل شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الحرة التي يتميز بها.

وأشار الى ان الأردن نجح في بناء قطاع تكنولوجيا ومعلومات واتصالات واعد وينمو باستمرار وهو الأقوى على مستوى المنطقة، حيث استفادت شركات عالمية عملاقة من تنافسية المواهب البشرية الأردنية ونمت الوظائف الممكنة رقمياً في الأردن بنسبة 19 بالمئة خلال السنوات



فيصل الرواس

من جانبه، أعرب رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس، عن تقديره لجلالة الملك عبدالله الثاني، لرعايته الكريمة للمؤتمر؛ ما يجسد عمق ومتانة العلاقات الخليجية الأردنية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية. وقال، إن المؤتمر يأتي تأكيداً للعلاقات الخليجية الأردنية المثمرة في ظل النمو المطرد في العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والأردن، حيث شهدنا خلال الفترة الماضية توقيع اتفاقيات للشراكة الاقتصادية لتحرير التبادل التجاري السلعي والخدمي بين الجانبين.

وأضاف الرواس، تأتي الاستثمارات الخليجية على رأس قائمة المستثمرين غير الأردنيين في المملكة بمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يقدر حجم هذه الاستثمارات بنحو 60 مليار دولار، موزعة على الكثير من القطاعات كالسياحة والأمن الغذائي والتعليم والصحة والصناعة والصناعات التحويلية. وأكد أن تجارة الخدمات تلعب دوراً مهماً في العلاقات بين الجانبين وتتمثل بالأعداد الكبيرة من السياح الخليجيين الذين يزورون المملكة سنوياً، بالإضافة إلى الطلاب الدارسين في الجامعات الأردنية. مشيراً إلى وجود نحو 100 ألف أردني يعملون في دول الخليج، وتبلغ تحويلاتهم المالية السنوية للمملكة أكثر من 3.3 مليار دولار، ويحظون بكل التقدير والثناء لدورهم البناء في تنفيذ مشاريع القطاع الخاص ومشاريع التنمية الحكومية.

وأشار إلى أننا ننظر إلى العلاقات الاستثمارية والتجارية بين القطاع الخاص الخليجي والأردني كونها تنطوي على آفاق رحبة وواسعة، خاصة في ظل القيادة الرشيدة في الجانبين وقدرتها على توفير مختلف الحوافز وأشكال الدعم لتوسيع هذه الآفاق وترجمة توجهات قيادتنا السياسية الحكيمة للارتقاء بها لتكون نموذجاً لتكامل الاقتصاديات العربية. وأعرب عن أمله بأن يحقق المؤتمر أهدافه في بناء شراكات قوية بين القطاع الخاص الخليجي والأردني، مبيناً أن جلساته ستناقش العديد من القطاعات الحيوية مثل الأمن

دول المجلس والمملكة حيث أسست هذه العلاقة من فترة طويلة وتم تأطيرها بتأسيس الشراكة الاستراتيجية واعتماد خطة العمل المشتركة للتعاون بين الجانبين (-2020 2025)، انطلاقاً من العلاقات التاريخية العميقة. ولفت إلى أن حجم ومستوى العلاقات الاستراتيجية الأردنية الخليجية وقوتها ومتانتها على المستوى السياسي والأمني ليس منعكساً على العلاقات الاقتصادية المرجوة، فبرغم قوة علاقتنا الاقتصادية إلا أنه يتوجب علينا العمل بشكل حثيث لتقوية هذه العلاقات حتى تستفيد الشعوب الخليجية والأردنية لا سيما وأنه تتوفر لدينا كافة عناصر النجاح للعلاقات الاقتصادية المرجوة.

وأضاف: شهدت العلاقات التجارية بين دول المجلس والأردن نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري من 2020 وحتى 2023 أكثر من 36 مليار دولار، منها صادرات بقيمة 26 مليار دولار لدول الخليج العربي، متوقعا زيادتها بالسنوات المقبلة بفضل التعاون الاقتصادي المستمر بين الجانبين». ونطمح إلى تعزيز تيسير التجارة وتحفيز الإمكانيات لتنمية التبادل التجاري وتعظيم حجمه فيما بيننا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والاستثمار في تجارة الخدمات ومجالات التجارة الإلكترونية والتقنيات المالية، والسياحة، وتنمية التجارة الرقمية بين الجانبين.

وبيّن أن الاستثمار الخليجي في سوق عمّان المالي يحتل المرتبة الأولى من بين الاستثمارات العربية والأجنبية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة بما يتجاوز قيمته 4 مليارات دولار، بينما تبلغ الاستثمارات الأردنية في اسواق المال الخليجية 700 مليون دولار خلال عام 2021. وبيّن أن هذه الأرقام والمؤشرات تدل على الإمكانيات الهائلة التي يمكن أن نحققها معاً من خلال تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي، مؤكداً أن الجانبين اليوم أمام فرصة تاريخية لتعزيز الشراكات وتوسيع آفاق التعاون بما يخدم مصالح الشعوب ويدعم استقرار وازدهار المنطقة.



المجالات، لافتا إلى أن الغرفة تعمل دوماً لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري مع دول الخليج العربي وبما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي ورؤى دولهم التي تسعى لتحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وأكد الحاج توفيق أن هذه الرؤى المشتركة تمثل أساساً قوياً لبناء شراكات استراتيجية في العديد من القطاعات الاستراتيجية، لا سيما التعدين والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والخدمات والنقل والسياحة والأمن الغذائي والصناعات الدوائية وغيرها.

واعتبر أن هذا المؤتمر يشكل منصة حيوية لتبادل الخبرات والرؤى الاقتصادية، ويعكس التزامنا الدائم بتوفير بيئة استثمارية جاذبة ومشجعة في الأردن، وتعزيز التعاون المشترك من خلال الفرص المتاحة بمختلف القطاعات»، مشيراً إلى حرص الغرفة على إدامة عقد المؤتمر سنوياً في المملكة في إطار تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين المملكة ودول الخليج العربي.

وأكد أن الغرفة تتجه لتنظيم المؤتمر في مدينة العقبة لإتاحة الفرصة للاطلاع على الفرص الاستثمارية الواعدة فيها، مشدداً على ضرورة توظيف كل المشتركات التي تجمع المملكة ودول الخليج العربي لمصلحة الشباب، من خلال خطط طموحة تدعم الإبداع والريادة والأفكار الخلاقة، وتستفيد من الكفاءات وتبادل الخبرات. وقال الحاج توفيق، إن الاستثمار في الشباب خيار لا مفر منه ويجب ترجمته على أرض الواقع، مبيناً أن الأردن ودول الخليج العربي زاخرة بقوى شبابية متعلمة ومؤهلة وتبحث عن فرصة لإثبات ذاتها؛ ما يتطلب منا جميعاً احتضانها والاستثمار فيها بوظائف غير تقليدية تلبي احتياجات المستقبل.

المصدر (جريدة الدستور الأردنية، بتصرف)

الغذائي واللوجستي، ما يتطلب إيجاد صناعات ومخازن وطرق مواصلات آمنة تؤمن الأمن الغذائي، علاوة على الاستفادة من التجارة الإلكترونية لتعزيز التجارة في القطاع الخاص بين الجانبين.

وأكد الرواس أن توجهات الاستدامة والاقتصاد الأخضر تفرض دراسة إقامة مشاريع خاصة في مجالات الطاقة الشمسية وتوجيه الاستثمارات الخليجية الأردنية نحو مشاريع الطاقة المتجددة، والعمل على مشروع الربط الكهربائي من الطاقة المتجددة وتعزيز التعاون في مجال ريادة الأعمال، وإقامة شراكات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخليجية والأردنية.

خليل الحاج توفيق

بدوره، قال رئيس غرفة تجارة الأردن خليل الحاج توفيق، إن المؤتمر يؤسس لمرحلة جديدة من العمل الاقتصادي مبنية على قواعد متينة تعبر بنا إلى مستقبل مشرق، وتكون نواة لوحدة اقتصادية عربية شاملة تشكل مفتاحاً وطريقاً نحو الازدهار والرفاه، وبما يمكن من تعزيز العمل العربي المشترك وتوحيد الجهود لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

وأضاف، أن المؤتمر يعقد وسط ظروف استثنائية تمر على المنطقة ما يحتم علينا جميعاً الوقوف صفاً واحداً لمواجهةها»، مؤكداً أن الأردن يؤمن دوماً بأن بناء الشراكات المتينة في جميع المجالات هو الطريق الأمثل لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا.

وأشار إلى أن استضافة غرفة تجارة الأردن للمؤتمر والاجتماع 65 لمجلس إدارة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، يمثل تجسيداً للعلاقات الأخوية العميقة التي تربط المملكة مع دول الخليج العربي بمختلف



■ The First Gulf-Jordanian Investment Conference.. Economic, Logistical Cooperation, and Integration

Jordanian Minister of Investment Muthana Gharaibeh, deputizing for His Majesty King Abdullah II of the Hashemite Kingdom of Jordan, inaugurated the activities of the First Gulf-Jordanian Investment Conference, organized by the Jordan Chamber of Commerce and the Federation of GCC Chambers.

Minister Gharaibeh conveyed His Majesty's greetings to conference participants, praising the distinguished relations between Jordan and the Gulf states, which he described as a model to be followed in joint Arab cooperation, especially in the economic and investment fields.

He added that Jordan is keen to give full attention to Gulf investments in the Kingdom and provide all facilities and stimulate them to be present on the Jordanian investment map, especially green hydrogen projects, water, transportation, entertainment cities, and high-value industries. He stressed that Gulf investments are the highest, representing about 40 percent of the total foreign direct investment in Jordan, distributed over strategic sectors such as industry, information technology, energy, agriculture, tourism, and financial services. Al-Gharaibeh explained that Jordan represents a promising economic gateway that allows Gulf and international investors to access markets with a size of \$ 50 trillion, thanks to its wide network of free trade agreements that characterize it. He pointed out that Jordan has succeeded in building a promising and constantly growing ICT sector, which is the strongest in the region, as giant international companies have benefited from the competitiveness of Jordanian human talent and digitally enabled jobs in Jordan have grown by 19 percent in recent years. He said that Jordan ranked 11th globally in providing digital and technological talent and skills, and second in the region and region in the field of big data and analytics. He explained that the investment opportunities in the Kingdom are rich

and diverse in various sectors with high added value identified by the Economic Modernization Vision 2033, such as high-value industries, information and communication technology, and future services and creative industries. He referred to the sectors of health care, tourism, medical tourism, energy, water, transportation, railways, logistics, and commercial sectors, in addition to major projects, which enjoy a package of incentives, investment advantages, and facilities provided by the Ministry of Investment and are working to enhance and empower them in the Kingdom. Minister Gharaibeh renewed his call to promote Gulf investments in the Kingdom, stressing the government's commitment to facilitating investment procedures, providing the necessary incentives, creating all possibilities for its success, and facilitating its work.

Jassim Al-Budaiwi

For his part, the Secretary General of the Gulf Cooperation Council, Jassim Mohammed Al-Budaiwi, expressed his appreciation and thanks to His Majesty King Abdullah II for his generous patronage of the conference and to Jordan for the facilities and support provided to implement the joint action plans that were agreed upon within the framework of the strategic partnership between the Gulf Cooperation Council and the Kingdom. Expressing his hope for more cohesion, cooperation, and integration, to achieve the common interests of both sides.

He said that those looking forward to the Gulf-Jordanian relations will clearly note the depth of this historical relationship and the common interests between the GCC countries and the Kingdom, as this relationship was established a long time ago and was framed by the establishment of the strategic partnership and the adoption of the joint action plan for cooperation between the two sides (2020-2025),



based on the deep historical relations. He pointed out that the size and level of Jordanian-Gulf strategic relations, their strength and durability at the political and security levels are not reflected on. Despite the strength of our economic relations, we must work hard to strengthen these relations so that the Gulf and Jordanian peoples benefit, especially since we have all the elements of success for the desired economic relations.

He added: "Trade relations between the GCC countries and Jordan have witnessed remarkable growth in recent years, as the volume of trade exchange from 2020 to 2023 amounted to more than \$ 36 billion, including exports worth \$ 26 billion to the Arab Gulf countries, expected to increase in the coming years thanks to the continuous economic cooperation between the two sides." We aspire to enhance trade facilitation and stimulate possibilities to develop and maximize trade exchange between us, in addition to enhancing cooperation and investment in services trade, e-commerce, financial technologies, tourism, and the development of digital trade between the two sides.

He pointed out that the Gulf investment in the Amman Financial Market ranks first among Arab and foreign investments in public shareholding companies listed on the stock exchange, with a value exceeding \$ 4 billion, while Jordanian investments in the Gulf capital markets amount to \$ 700 million during 2021. He pointed out that these figures and indicators indicate the huge potential that we can achieve together through strengthening cooperation and economic integration, stressing that the two sides today have a historic opportunity to strengthen partnerships and expand the horizons of cooperation. In a way that serves the interests of the people and supports the stability and prosperity of the region.

Faisal Al, Rawas

For his part, the Chairman of the Federation of GCC Chambers Sheikh Faisal bin Abdullah Al-Rawas expressed his appreciation to His Majesty King Abdullah II for his generous patronage of the conference, which reflects the depth and strength of Gulf-Jordanian relations at various political and

economic levels. He said that the conference comes as a confirmation of the fruitful Gulf-Jordanian relations in light of the steady growth in economic relations between the GCC countries and Jordan, where we have witnessed during the last period the signing of economic partnership agreements to liberalize trade exchange of goods and services between the two sides.

Al-Rawas added that Gulf investments are at the top of the list of non-Jordanian investors in the Kingdom in various economic sectors, where the volume of these investments is estimated at about \$ 60 billion, distributed over many sectors such as tourism, food security, education, health, industry, and manufacturing industries. He stressed that the services trade plays an important role in the relations between the two sides, represented by the large numbers of Gulf tourists who visit the Kingdom annually, in addition to students studying in Jordanian universities. He pointed out that there are about 100,000 Jordanians working in the Gulf countries, and their annual remittances to the Kingdom amount to more than \$ 3.3 billion, and they are appreciated and praised for their constructive role in the implementation of private sector projects and government development projects.

He pointed out that we look at the investment and trade relations between the Gulf and Jordanian private sectors as they involve broad and broad horizons, especially under the wise leadership on both sides and their ability to provide various incentives and forms of support to expand these horizons and translate the directions of our wise political leaders to upgrade them to be a model for the integration of Arab economies. He expressed his hope that the conference will achieve its objectives in building strong partnerships between the Gulf and Jordanian private sectors, indicating that its sessions will discuss many vital sectors such as food security and logistics, which requires the creation of industries, warehouses and safe transportation routes that secure food security, in addition to benefiting from e-commerce to promote trade in the private sector between the two sides.

Al-Rawas stressed that the trends of sustainability and



green economy require studying the establishment of special projects in the fields of solar energy, directing Gulf-Jordanian investments towards renewable energy projects, working on the electrical interconnection project from renewable energy, enhancing cooperation in the field of entrepreneurship, and establishing partnerships between Gulf and Jordanian small and medium enterprises.

Khalil Al, Hajj Tawfiq

In turn, the President of the Jordan Chamber of Commerce, Khalil Hajj Tawfiq, said that the conference establishes a new phase of economic work based on solid rules that cross us to a bright future, and be the nucleus of a comprehensive Arab economic unit that constitutes a key and a path towards prosperity and well-being, in a way that enables the promotion of joint Arab action and unification of efforts to face regional and international challenges. He added that the conference is held amid exceptional circumstances that the region is going through, which requires all of us to stand united to confront them, stressing that Jordan has always believed that building strong partnerships in all fields is the best way to achieve security and stability in our region. He pointed out that the Jordan Chamber of Commerce's hosting of the 65th Conference and Meeting of the Board of Directors of the Federation of GCC Chambers represents an embodiment of the deep brotherly relations that bind the Kingdom with the Arab Gulf countries in various fields, pointing out that the Chamber is always working to enhance economic and investment cooperation with the Arab Gulf countries in line with the vision of economic modernization and the visions of their countries that seek to achieve economic diversification and

sustainable development.

Hajj Tawfik stressed that these common visions represent a strong basis for building strategic partnerships in many strategic sectors, especially mining, energy, information technology, services, transport, tourism, food security, pharmaceutical industries, and others.

He considered that this conference constitutes a vital platform for the exchange of economic experiences and visions, and reflects our permanent commitment to providing an attractive and encouraging investment environment in Jordan, and enhancing joint cooperation through opportunities available in various sectors, pointing to the Chamber's keenness to maintain the annual holding of the conference in the Kingdom within the framework of strengthening strategic partnerships between the Kingdom and the Arab Gulf countries.

He stressed that the Chamber is moving to organize the conference in the city of Aqaba to provide an opportunity to see the promising investment opportunities in it, stressing the need to employ all the commonalities that bring together the Kingdom and the Arab Gulf countries for the benefit of youth, through ambitious plans that support creativity, leadership, and creative ideas, and benefit from competencies and exchange of experiences. Hajj Tawfiq said that investing in youth is an inevitable option and must be translated into reality, noting that Jordan and the Arab Gulf countries are full of educated and qualified youth forces and are looking for an opportunity to prove themselves, which requires all of us to embrace and invest in them with non-traditional jobs that meet the needs of the future.

[Source \(Al-Dustour Jordanian Newspaper, Edited\)](#)